

بعد اقرار الدستور واقبال الشعب
المصرى بهذه الاعداد ومواجهة
التحديات فان الشعب المصرى سيواصل
كفاحه لرفعة مصر ومستقبلها. ولذلك
لا بد من وضع خريطة طرق طويلة
وقصيرة المدى.

لا بد ان يكون واضحا امام المواطن المصرى
اهداف الفترة القادمة بكل الشفافية والوضوح
والمحاسبة لان هناك جوانب كثيرة يسعى إليها
لمعالجة مشاكل متراكمة ولكي يشعر الشارع
المصرى بوصول جهود الدولة إليه من خلال
التغلب على مشاكل المجتمع المصرى المزمته،
وخاصة البطالة والفقر، وهذا لن يتحقق إلا من
خلال جذب الإستثمار والعمل على تأهيل
الشباب لسد متطلبات سوق العمل فى مصر.
ومن ثم يكون الغرض هو بحث العمل على
الطرق السليمة لتشغيل الشباب وتأهيله للأعمال
المطلوبة، وفى نفس الوقت رفع مستوى
الخدمات وتوفير الضمان الاجتماعى لى
يتحقق مستوى عادل لكل الشعب المصرى بما
فى ذلك كبار السن والمرضى والمعاقين وغيرهم.
إن الإهتمام بالجوانب الاجتماعية للإنسان
المصرى لأنها أساس تقدم مصر وينتج عنها
مزيد من التنمية ورفع مستوى المعيشة. ولذلك
لا بد من التركيز على الإهتمام بأوضاع بعض
الفئات المنسية مثل الجوانب الاجتماعية
والاستثمارية فى الصعيد وتطوير ادارة
الأصول والأموال والاستثمارات، وخاصة
الملوكة للدولة وتطوير القطاع المالى وتيسير
الحصول على التمويل اللازم من أجل النمو
والتشغيل. وكذلك لا بد من الإهتمام بأوضاع
الفلاح المصرى، فالريف المصرى لم يشعر
بتغير أوضاعه للأحسن منذ زمن طويل، ولذلك
لا بد من تنمية التنافس فى قطاع الزراعة
المصرى وتحسين أوضاع ومستوى دخل

خريطة لمصر المستقبل



بقلم:

د. نبيل

أحمد حلمى

وتنمية مجتمعه ويجد العمل المناسب له. وكذلك
الإهتمام بأعضاء التدريس الجامعى، وإعدادهم
الجيد والاحتكاك الدولى مع زملائهم فى الدول
الأخرى ونقل خبراتهم لطلبتهم لمواكبة التعليم فى
الدول المتحضرة والإهتمام بتعليم المرأة والشباب
بموجب المعلومات السليمة وليست المدسوسة
من جماعات مضللة أو دول أخرى تريد أن
تفرض ثقافتها علينا فى مصر.

ولا بد من دعم الأجهزة التى تهتم برعاية
الفقراء مثل الصندوق الاجتماعى للتنمية،
والذى يقوم بتمويل التدريب والإهتمام
بالمشروعات الصغيرة، والإهتمام بمكافحة
الفقر وتطوير الثقافة المصرية فى الإهتمام
بالعمل الفنى المطلوب فى سوق العمل، وأن
يقوم الإعلام المصرى بتوضيح مدى أهمية
العمل الفنى، والذى يوازى وقد يتفوق على
الأعمال التى يشغلها خريج الجامعة.

الفلاح وأحواله المعيشية من خلال إصلاح
وتطوير دور التعاونيات الزراعية وإعادة هيكلة
بنك التنمية والائتمان الزراعى وتطوير متطلبات
الإرشاد الزراعى، علاوة على تنمية الموارد
المائية وأنظمة الري فى مصر.

المطلوب ان يتم الإهتمام بالخدمات والعدالة
الاجتماعية بين كل طبقات الشعب المصرى
خاصة فيما يتعلق بالخدمات التى تتعلق
بالتعليم والصحة وغيرهما. لان التعليم هو
أساس تنمية أى مجتمع، فلا بد من إعادة
النظر فى منظومة التعليم وأماكن الدراسة
والانتظام فى المدارس، علاوة على الإعداد
الجيد للمدرس، لوقف التدهور فى التعليم.

وأما بالنسبة للتعليم الجامعى فلا بد من
التركيز على احتياجات السوق، وأن يتم التحول
من دراسة التلقين إلى دراسة التفكير حتى
يتخرج من جامعاتنا مواطن صالح يعمل لتطوير

لا بد من مزيد من الإهتمام بالطبقة المتوسطة
فى مصر، لأنها العمود الفقرى لأى مجتمع
فهى سنده ودعمه. وان توضع السياسات
اللازمة لإحتياجات هذه الطبقة، وعلى سبيل
المثال الاكثار من وحدات الإسكان الاقتصادى
ومياه الشرب والصرف الصحى وزيادة مرتبات
العاملين بالدولة وتنظيم العشوائيات ورفع
المعاشات لكبار السن بعد أن أعطوا عمرهم فى
خدمة الدولة ووضع سياسة عامة للعدالة
الإجتماعية من خلال اجراءات تنفيذية وآليات
لتحقيق قفزة اجتماعية وتحديد مفهوم الفقر
ومراعاة الفئات المهمشة لوصول الرعاية
الاجتماعية لهم، وبصفة خاصة الإهتمام برفع
المستوى الاجتماعى للمرأة.

ولا بد من الإهتمام بالقطاع الصحى وتطويره
لتحسين جدوى الخدمات الصحية الأساسية،
وذلك بتطوير وصيانة والعناية بالمستشفيات
والأطباء والعاملين فى المستشفيات وخاصة
الحكومية والمجانية، وكذلك الإسعاف والطوارئ
وغيرها. كما أن هناك مشاكل مزمنة جارى
حلها، ولكن لا يشعر بها الشارع المصرى، ومن
أهمها مشاكل النقل وبصفة خاصة السكة
الحديد، ولا بد من ثورة كاملة فى السكة الحديد،
ولا يمكن أن يتم حلها بحلول مؤقتة أو علاج
مواقف معينه، بل لا بد من وضع خطة شاملة
لإعادة هيكلة السكة الحديد فنيا وماليا واداريا
للحصول على وسيلة نقل تحقق سلامة المواطن
المصرى، هذا علاوة على تنشيط النقل البرى
والبحرى الجماعى وتشجيع التنقل بحراً.

فلنعمل ونعمل ونعمل جميعا فى سبيل
مصر المستقبل، مصر الحديثة، مصر
الحضارة والتنمية لان مصرنا الحبيبة
وشعبها يستحقوا ذلك وأكثر.

hilmy@yahoo.com